

ترتيب نص القرآن

قراءة نقدية في أطروحة آرثر جيفري

المنتصر بالله عمّار الحموي[*]

الملخص

يُعتبر موضوع ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره واحداً من أكثر الموضوعات القرآنية التي تحدّث فيها المستشرقون وطبقوا فيها منهجهم التاريخي المجرد، إذ أبدوا في مسألة ترتيب الآيات على وجه الخصوص موقفاً مخالفاً لما هو مقرّر لدى المسلمين؛ خاصّة ما يتعلّق منه بكون ترتيب «الآيات» أمراً توقيفياً لا خلاف فيه، وهو ما يركّز عليه «آرثر جيفري» بقوله «إنّ علماء الغرب لا يوافقون على أنّ ترتيب نصّ القرآن كما هو اليوم في أيدينا من عمل النبي ﷺ!! والحقيقة أنّنا لا ندري ما قيمة موافقتهم على ذلك من عدمها؛ إذ إنّ القوم لا يوافقون على وحدانية من أنزل القرآن، فلا عجب ولا غرابة إذا لم يوافقوا على ترتيب فرقانه الحكيم. إلا أنّ جيفري من خلال نظريته للقرآن الكريم على أنّه منجز بشريّ معرّض للتحريف والتحوير، وهو بهذا يسلك الطريق الذي سلكه قبله المستشرق الألماني نولدكه، وافترض من خلاله (ترتيباً منطقيّاً يقبله العقل البشري). وبناء على هذا المنهج يحاول جيفري افتراض

*- باحث وأستاذ في الدراسات القرآنية والاستشراق، من إيران.

- تعريب: رائد علي غالب.

ترتيباتٍ جديدةٍ يعلم أهل الإنصاف من الباحثين أنه لم يحكم تلك الترتيبات إلا الهوى المجرد، ولا يخفى أن هذا الترتيب الجديد الذي قاده إليه سلوكه للإغراب في المنهج التاريخي قد علّق عليه المستشرقون أخطر النتائج في حقل الدراسات القرآنية، واتّخذ «جيفري» وغيره مدخلاً للطعن في صحّة القرآن الكريم، ومطيّة لإثبات تضارب أحكامه.

الكلمات المفتاحية: آرثر جيفري، ترتيب القرآن، جمع القرآن، المنهج التاريخي.

طعن المستشرق "آرثر جيفري" في سلامة ترتيب القرآن

يرى المستشرق "آرثر جيفري"^[١] أن القرآن الكريم منجزٌ بشريٌّ معرّضٌ للتّحريف والتّحوير، وعبر «الإغراب في المنهج التاريخي»^[٢] يقول في مقدّمة تحقيقه لكتاب المصاحف: «إن علماء الغرب لا يوافقون على أن ترتيب نصّ القرآن - كما هو اليوم في أيدينا- من عمل النبي ﷺ»^[٣]. وبناءً على المنهج الذي يسلكه جيفري، فإنّه يحاول افتراض ترتيبات جديدة يعلم أهل الإنصاف من الباحثين أنه لم يحكم تلك الترتيبات إلا الهوى المجرد، ولا يخفى أن هذا الترتيب الجديد، الذي قاده إليه سلوكه للإغراب في المنهج التاريخي، قد علّق عليه المستشرقون أخطر النتائج في حقل الدراسات القرآنية، واتّخذ «جيفري» وغيره مدخلاً للطعن في صحّة القرآن الكريم، ومطيّة لإثبات تضارب أحكامه وخضوعه للظروف..

وإذا كان «جيفري» قد استدلّ على هذه النتيجة من خلال أحاديث الأحاد والروايات

[١]- آرثر جيفري (Arthur Jeffery) مستشرق أسترالي ولد في ملبورن بأستراليا في الثامن عشر من أكتوبر عام ١٨٩٢م، وتوفي في النصف الثاني من القرن العشرين، كان قسيساً في الكنيسة الميثودية (Methodist Church)، وهو من محرري مجلة العالم الإسلامي التبشيرية، ويعد من أبرز كتابها، وقد بعث للعمل أستاذاً في الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم عين أستاذاً في جامعة كولومبيا، ثم أستاذاً للغات السامية في مدرسة اللغات الشرقية في القاهرة، وهو من فئة المبشرين المستشرقين الذين وجهوا سهامهم المسمومة إلى كتاب الله المجيد، وأجهدوا أنفسهم في أن يتخذوا من قراءات القرآن منفذاً للانقضاء عليه، والتشكيك فيه، وله جدليات عدّة ضد القرآن الكريم وأصالته، نشر بعضها في مجلة العالم الإسلامي عام ١٩٣٥م، ونشر بعضها في كتابه ((مصادر تاريخ القرآن))، وأودع بقبتها في مقدّمة تحقيقه لكتاب المصاحف لأبي بكر بن أبي داود؛ راجع إسماعيل سالم عبد العالم، المستشرقون والقرآن، ج ١، ص ٢٥، سلسلة دعوة الحق - الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي، العدد ١٠٤، مكّة المكرمة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

[٢]- عامة المستشرقين يتجهون إلى الإغراب في منهجهم التاريخي الذي طبقوه على القرآن الكريم، وقد جرت سيرة المؤرخين والمحققين والباحثين المنصفين على اعتبار الإغراب إن كان سائغاً في بعض العلوم، فهو لا يسوغ قط في التاريخ، لأنّ تتبّع الإغراب في التاريخ إنكارٌ لما اشتهر، وارتضاءً بما لم يُشتهر من غير سند.

[٣]- كتاب المصاحف لابن أبي داود، مقدّمة آرثر جيفري، ص ٥.

الضعيفة السند، ومنها الرواية القائلة: إن «النبى ﷺ قُبِضَ ولم يكن القرآن جُمعَ في شيء»^[١]. إلا أنه هنا حصر الخلاف في ميدانه الطبيعي، وهو تحقيق الآثار والأخبار التاريخية، أو فهم هذه الآثار والأخبار، على الرغم من أنه ينظر إلى القرآن الكريم على أنه منجز بشري، وذلك يعني أننا نستطيع أن نلزمه بما التزم، حيث أظهر بأنه يسلم بما يُسند المسلمون من أقوال ومتون، بدليل أنه استدلَّ بهذه الرواية واتكأ على مضمونها ليثبت جزئية معينة حدثت بها قلبه، لكن السؤال: إذا كان هدف «جيفري» من هذه الدراسات هو البحث العلمي الموضوعي كما يدعي، فلماذا إذاً يغمض عينيه عن أحاديث أخرى صحيحة تثبت عكس ما تبناه من قولٍ ضعيفٍ هزيل؟

علماً أن سند هذه الرواية التي اعتمد عليها آرثر لم يروها أحدٌ من الحفاظ أصحاب الصحاح وكتب السنن والمسانيد، إلا عبد الكريم بن الهيثم بن زياد بن عمران، أبو يحيى الدير عاقولي البغدادي في فوائده، وقد رواها بسند واحد، اتهم أول رجاله بتغيير ألفاظ الروايات والزيادة عليها... والثاني تغير حفظه في آخر عمره وكان ربماً دلس.

ولماذا لم يبحث آرثر عن جلّ الموضوع وما قيل فيه بشأن ترتيب السور والآيات؟ ألم يصل إلى ذهنه من خلال بحثه أن ترتيب الآيات في سورها أمرٌ توقيفيٌّ؟ ألم يصل إلى علمه أيضاً الحديث الصحيح الذي صرح بأن رسول الله ﷺ كان إذا نزل عليه الشئ «يدعو بعض من كان يكتب له فيقول: ضعوا هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا»^[٢]؟ وأنه ﷺ «كان يراجع مع أمين الوحي في كل شهر من شهور رمضان للتأكد من سلامته مبنياً ومعنى»^[٣]؟ وأن أمين الوحي عرض القرآن مرتين على النبي في السنة التي توفي فيها؟ فهل عرضها على النبي عليه الصلاة والسلام

[١]- انظر: تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، ج ٣، ص ١٠٠-١٠٣، طبعة ١، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

[٢]- محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني «أبو عبد الله الحاكم النيسابوري»، المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٣٦٠، حديث (٣٢٧٢)، طبعة: ١، دار الكتب العلمية، بيروت. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

[٣]- محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٢٦، حديث رقم (٣٤٢٦) باب: علامات النبوة في الإسلام، طبعة: ٣، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت. والشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، الأمالي، ص ٥٩٥، المجلس السابع والثمانون، حديث رقم (٢)، طبعة ٦، كتابجي، طهران.

بلا ترتيب أو ترقيم؟ أم إنها كانت مفصلة كاملة حسب الآيات والسور؟

الحقيقة هي أننا لا ندري كيف استأنس «علماء الغرب» في نظر «جيفري» بهذه النتيجة، وكيف انتشت بها قلوبهم، وهل هذا دليل علمي لا يقبل النقض، أم هو التشكيك والتحوير والاعتماد على الضعيف بلا سند ولا حجة؟

كما أن كلامه عن أن علماء الغرب لا يوافقون على ترتيب القرآن بصورته الحالية هو ادعاء فارغ، وكلام فضفاض غير دقيق، فضلاً عن كونه ينم عن قصور في الفهم، وجعل واضح في حيثيات الفكرة، إذ لم يأخذ «جيفري» بعين الاعتبار أن ترتيب نص القرآن الكريم إنما يشتمل على شيئين أو معنيين اثنين، تطرق إليهما علماء المسلمين وفرقوا بينهما؛ وهما: ترتيب الآيات في السور، وترتيب السور في القرآن. فأيهما كان يقصد باعتراضه على علماء المسلمين؟

على أي حال، بالرغم من عدم تمييز «جيفري» بين الأمرين، إلا أننا سنبيّن الفرق بينهما، وسنأتي على مناقشتهما تبعاً، كما سيّضح.

أما ترتيب الآيات داخل السور، وبخلاف إجماع المسلمين الذين يقولون بأنه واقع بتوقيف من النبي ﷺ، فقد ذهب «جيفري» إلى القول بأن ترتيب الآيات كان خاضعاً لأمزجة أصحاب النبي وآرائهم الشخصية، وأن «أهل العلم» من المستشرقين لا يوافقون عليه. فعلى سبيل المثال، يأتي «جيفري» بفرضية حول سورة الجن فيقول فيها: «إن الآيات الخاتمة للسورة تختلف كثيراً في الشكل والأسلوب، وتظهر وكأنها قطعة غريبة وضعها جامعو القرآن أو كتبه»^[1]. حيث يحاول «جيفري» هنا أن يؤكد للقارئ وجود اختلاف وعدم تناسب وتناسق بين الآيات الخاتمة والتي قبلها -يقصد الآيات الـ ١٩ وما بعدها- وذلك من خلال التلميح -بشكل عرضي وكأنه أمر طبيعي- إلى أن كتبه الوحي هم الذين أضافوا المقطع الذي لا يتناسب -بحسب زعمه- مع الآيات السابقة، وهذه طريقة معروفة لدى المستشرقين في مخاطبة قرائهم. ولو رجع «جيفري» إلى كتب التفسير، وكتب علم التناسب القرآني، لتبين له أنه لا اضطراب ولا اختلاف بين طرفي السورة، التي التقى أولها بأخرها فدلّ آخرها على الأول المجمل

[1]- Arthur Jeffery: The Koran: Selected Suras translated Heritage, New York 1982, P32.

وأولها على الآخر المفصل، وذلك أن السورة في أولها تبين عظمة الوحي؛ بسبب الجن، ثم تبين في أثنائها حفظه من مسترقي السمع، وتختتم بتأكيد حفظه وحفظ جميع كلماته.

فيُعلم من هذا أن لكل آية موضعاً ومكاناً، وأن منها ما في أول السورة، ومنها ما في خواتيمها، ولو لم يكن الأمر كذلك لما كانت الإشارة إلى الآيات وتعيينها بمواضعها وأماكنها في السور، كما في الحديث «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ الْكُحْفِ عَصِمَ مِنَ الدَّجَالِ»^[١]. فهذا يدل على أن رسول الله ﷺ هو الذي كان يأمر ويوقف كتبهته على ترتيب آيات السور، وأنه ليس لهم في ذلك خيار، ولا هو مما رد إلى آرائهم.

ولو كان الأمر بخلاف ذلك، لما أخذ النبي ﷺ على صحابته أن يرتبوا الآيات في التلاوة وضيّق عليهم في ذلك، ولجعلهم في فسحة من تقديم بعض الآيات على بعض، وجعل أول السورة آخرها، وآخرها أولها، وجعل شطرها في غيرها، وشطرها غيرها فيها، وأن يصنعوا في ذلك كيفما رأوا وأحبوا^[٢].

كما أن الأحاديث والأخبار الصحيحة الواردة في هذا الشأن كثيرة ومتواترة، والعجب كل العجب يكمن في تجاهل «جيفري» هذه الروايات التي نقلتها أمهات الكتب المعتمدة عند المسلمين، وعدم التعرّض لمضامينها بالبحث والتّحقيق، ومن ثمّ التعليق عليها بما يشاء، ولو كان ذلك من باب رفع العتب ليس إلا! هذا إن كان «جيفري» فعلاً من دعاة التّحقيق وتطبيق مناهج البحث العلمي الذي يتغنّى ويفتخر به.

وسنذكر في هذا الموضوع جملة من هذه الأحاديث الصحيحة التي لم يرها جيفري أثناء دراسته لتاريخ القرآن، والتي تؤكد قيام النبي ﷺ بالإشراف على كتاب الوحي في ترتيب آيات القرآن داخل السور، ومنها حديث زيد بن ثابت الذي يقول فيه: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ نُوَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّقَاعِ»^[٣]. ومنها أيضاً ما أخرجه أحمد - بإسناد حسن - عن

[١]- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، صحيح ابن حبان، ج ٣، ص ٦٦، حديث رقم: (٧٨٦)، الطبعة ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٢]- د. هشام عزمي المصري، نقد مقدمة آرثر جيفري في كتاب المصاحف، ملتنى أهل التفسير، جزاء الله خيراً هو وجميع الأخوة الذين شاركوه عبر مداخلاتهم في هذا الجهد المفيد النافع.

[٣]- أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحیحین، ج ٢، ص ٦١١، حديث (٤٢١٧)، طبعة ١، دار الكتب العلمية، بيروت، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه شمس الدين الذهبي في التلخيص. وقال الحاكم (المتوفى: ٤٠٥هـ): «وَفِيهِ الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ أَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا جُمِعَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

عثمان بن أبي العاص الذي قال: «كنت جالساً عند رسول الله، إذ شخص ببصره، ثم صوبه، ثم قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة»^[١]: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ...﴾^[٢]، ومنها أيضاً ما صحَّ عن سعيد بن المسيَّب، قال: «مرَّ رسول الله ﷺ على بلال وهو يقرأ من هذه السورة، ومن هذه السورة، قال: «مررت بك يا بلال، وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة»، فقال: بأبي أنت يا رسول الله، إنِّي أردت أن أخلط الطيب بالطيب، قال: «اقرأ السورة على وجهها»^[٣]، وفي رواية إنَّه قال له: «إِذَا قَرَأْتَ السُّورَةَ فَأَنْفِذْهَا»^[٤].

وهنا لا بدَّ أن نشير إلى أنَّ القرآن الكريم يعدُّ مجموعة آيات أو عبارات استغرق نزولها مدَّة ثلاث وعشرين سنة، موزعةً بين العهدين؛ المكي والمدني، إذ هي قد أنزلت وفق سنَّة التدرُّج، عكس ما سبق من آيات النصوص الدينية الأخرى، كما هو منصوص عليه في العديد من الآيات القرآنيَّة، منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾^[٥]. فرسول الله ﷺ هو المتلقِّي الأول لنزول آيات القرآن والمبلِّغ لها، فضلاً عن كونه هو المبيِّن، وقد ثبت في الأحاديث الشريفة والسيرة النبويَّة الصَّحيحة أنَّه عمل في زمن النبوة والنزول على تحقيق أمرين متلازمين؛ أولهما: كتابة آيات القرآن بمجرد نزولها عليه فيما كان متوقفاً وقتئذٍ، وثانيهما: أنَّ أمر كتابتها أو جمعها داخل السور أنجز وفق ما يسمى بـ «الترتيب التوقيفي»، المنوط بالوحي ابتداءً وانتهاءً، ذلك أنَّ النبي ﷺ لم يمتَّ حتى كانت آيات القرآن كلَّها مجموعة داخل السور ومكتوبة في نسخ متفرقة دون جمع لها في كتاب واحد، وإنَّما كانت موزعة على الألواح والأقتاب والعُشب

[١]- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيباني، مسند أحمد، ج ٢٩، ص ٤٤١، حديث (١٧٩١٨)، طبعة ١، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت.

[٢]- سورة النحل، الآية ٩٠.

[٣]- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميريِّ اليمانيِّ الصَّنَعانيِّ، المصنَّف، ج ٢، ص ٤٩٥، طبعة ٢، المكتب الإسلاميِّ، بيروت. وابن أبي شيبَةَ، عبد الله بن محمَّد بن إبراهيم بن عثمان العسبيِّ، المصنَّف في الأحاديث والآثار، ج ٢، ص ٢٦٤، طبعة ١، مكتبة الرشد، الرياض.

[٤]- أبو عبَّيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهرويِّ البغداديِّ، فضائل القرآن، ج ١، ص ١٨٨، طبعة ١، دار ابن كثير، دمشق-بيروت. وأبو عبد الله محمَّد بن نصر بن الحجَّاج المرؤزيِّ، مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، ج ١، ص ١٥٣، طبعة ١، حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان.

[٥]- سورة الفرقان، الآية ٣٢.

وغيرها، أمّا الجمع التقنيّ اللاحق (جمع السور في مصحف واحد) فهو محلّ بحثٍ ونقاشٍ سنأتي عليه خلال هذا البحث.

فالحقّ الذي يُقال هو أنّ كلام «جيفري» - في هذا الموضوع - ما هو إلاّ دليلٌ بارزٌ على كونه لا يستوعب كلام علماء المسلمين ولا يحيط بأقوالهم على نحو سليم، لا سيّما فيما يتعلّق بالروايات التي تؤكّد أنّ أمين الوحي - جبرائيل عليه السّلام - كان يعارض النبيّ ﷺ بالقرآن كلّ في رمضان، وأنّ النبيّ ﷺ كان يعرض ما في صدره على الحفظة الذين كانوا كثرة، وكان أصحاب المصاحف منهم يعرضون القرآن على النبيّ ﷺ، وقد ترجم شمس الدّين الذهبيّ لجملة منهم: «عثمان بن عفّان، وعليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وأبو الدرداء»^[١]. فما لم يفهمه «جيفري» هنا هو أنّ عرض القرآن إنّما يدلّ على قراءته وليس عرض الصّحف المكتوبة، وأنّه كان يقرأ عليه القرآن كلّ وليس مجرد ما نزل أو ما كتّب في تلك السنّة، والدليل على كون العرض هو القراءة أنّه ﷺ كان يستكتب كتابه فيكتبون القرآن، ثم يقرؤون ما كتبه عليه ﷺ فيثبت منه. وقد أخرج الطبرانيّ عن زيد بن ثابت أنّه قال: «كنتُ أكتب الوحي لرسول الله ﷺ، وكان إذا نزل عليه الوحي أخذتهُ برحاءٍ شديدة... فكنتُ أدخل عليه بقطعة الكتف أو كسرة، فأكتب وهو يملي عليّ، فإذا فرغت قال: اقرأه، فأقرؤه، فإن كان فيه سقطٌ أقامه، ثمّ أخرجُ إلى الناس»^[٢]. والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن القارئ هنا: هل كانوا يقرؤون عليه آيات القرآن بالتّرتيب الذي أملاه عليهم رسول الله ﷺ، أم بالتّرتيب الذي ربّبه كلّ واحدٍ منهم حسب اجتهاده ورأيه الخاص، كما يقول «جيفري»؟

كما تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أنّ آيات القرآن الكريم كانت مجموعة بشكلٍ كاملٍ في عهد النبيّ وقبل وفاته، وقد ورد عنه ﷺ أنّه قال: «من شهد فاتحة الكتاب حين يستفتح كان كمن شهد فتحًا في سبيل الله، ومن شهد خاتمته حين

[١]- محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبيّ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ج ١، ص ٢٤-٤٢، طبعة: ١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت. ومحمّد بن بهادر بن عبد الله الرّزكشيّ، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٤٢، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[٢]- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللّخميّ الشّاميّ، أبو القاسم الطبرانيّ، المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٤٢، حديث رقم: (٤٨٨٨-٤٨٨٩)، طبعة ٢، مكتبة العلوم والحكم، الموصل. ورواه في المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٥٧، حديث رقم: (١٩١٣)، طبعة دار الحرمين، القاهرة، مصر.

يختمه كان كمن شهد الغنائم»^[١]. فالمستفاد من هذا الحديث وغيره العديد من الروايات الشريفة أنّ القرآن الكريم كان مجموعاً ومعروفاً أولاً من آخره في عهد رسول الله ﷺ.

إنّ عبارة جيفري «إنّ الآيات الخاتمة للسورة تختلف كثيراً في الشكل والأسلوب، وتظهر وكأنها قطعة غريبة وضعها جامعو القرآن أو كتبه»^[٢]، تدلّ على أنّه يسير في وادٍ بعيدٍ تماماً عن الدقة العلميّة وصرامة البحث الأكاديمي الموضوعي، فهو لا يجيد تحرير مذاهب المسلمين في كيفية جمع كتابهم الإلهي المنزّل، والعجز والفشل في هذا الجانب يقع كلّ على كاهله، لأنّ النصوص الصحيحة جليّة ظاهرة في بيان عرض القرآن أمام جبرائيل عليه السلام في كلّ عام، فلا يفشل في فهمها واستيعابها إلاّ عابثٌ أو مغفلاً أو متحاملاً.

وبناءً على ما سبق، فقد استقرّ الفكر الإسلاميّ على القول بأنّ «ترتيب الآيات» داخل المصحف توقيفيٌّ بإملاءٍ من النبيّ ﷺ، وهو بقدر ما يحقّق مفهوم التعبد بالمعنى الديني، فهو أيضاً المعتمد في آيات القرآن تفسيراً وتأصيلاً للأحكام ونحوه، بخلاف «ترتيب السور» الذي هو محلّ بحثٍ ونقاش.

أما ترتيب السور داخل المصحف، فقد زعم كثير من المستشرقين -ومنهم «آرثر جيفري»- أنّ القرآن لم يكن مرتباً، وأنّه كان مختلطاً في عهد رسول الله ﷺ، وبذلك أباحوا لأنفسهم أن يجعلوا له ترتيباً خاصاً يختلف عن ترتيب المصحف الحالي في كثير من السور، معتمدين في ذلك على طريقة الأسلوب ومحتويات السورة.

وقد كان «لجيفري» جهده الخاص الذي يعتمد على جهود المستشرقين السابقين، لا سيّما «نولدكه»، إلاّ أنّ خلطه بين حيثيات القضية وتحامله على ترتيب المصحف ناتجٌ عن عدم قدرته على التمييز بين الروايات، فقد أخذ -كما ذكرنا سابقاً- بالكثير من الروايات الضعيفة والموضوعة. ويرجعُ خطؤه في هذا الشأن إلى عمله التابع

[١]- أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجّاج المروزيّ، مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، ج١، ص ١٥٣. وأبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجليّ الرازيّ، فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، ج١، ص ٥١، طبعة: ١، دار الفكر، دمشق، سورية.

[2]- Arthur Jeffery: The Koran: Selected Suras translated Heritage, New York 1982 P32.

من أهداف نفسية ودينية خاصة به، حيث عمل على وضع الاحتمالات العقلية مكان الحقائق المسلمة، وجمع الآراء والظنون والأوهام والتصورات، واعتبارها أصلاً يصلح للفحص والدراسة والاستنتاج لقضية تعتبر من أخطر القضايا في الإسلام.

أما موقف المسلمين من ترتيب سور القرآن كما هي عليه في المصحف الحالي، فهو على رأيين، نستعرضهما فيما يلي:

الرأي الأول: إن ترتيب السور وجمعها قد تم في عهد أبي بكر أو عمر أو عثمان: حيث تتضارب الأخبار حول جمع القرآن في مرحلة الخلفاء الثلاثة، حتى إنها تكاد تكون كاذبة لكثرة تناقض متونها ومخالفتها لصحيح السيرة النبوية كما سيتضح، ومن جملة هذه الأخبار ما ورد عن زيد بن ثابت الذي قال: «أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمراً أتاني، فقال: إن القتل استمرّ بقراء القرآن، وإنني أخشى أن يستمرّ القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خير. فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل، لا تهتمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن، فاجمعه، فوالله لو كلّفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ ممّا أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح به صدر أبي بكر وعمر، فتتبع القرآن أجمعه من العصب والخاف وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة مع خزيمة بن ثابت الأنصاري، لم أجدها مع غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ...﴾ حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر طيلة حياته، ثم عند حفصة بنت عمر»^[١].

وعن زيد بن ثابت أيضاً، قال: «قُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء»^[٢]. كما روي عن الزهري أنّ أبا بكر أوّل من جمع كتاب الله وسماه المصحف،

[١]- محمّد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ٦، ص ٣١٤، حديث (٨).

[٢]- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٠٣، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٤م.

حيث قال لأصحابه: التمسوا له اسماً، فقال بعضهم: السُّفْر، وقال بعضهم: المصحف، فإنَّ الحبشة يسمونه المصحف^[١]. وحكى المظفري أنَّ بعضهم قال: سمّوه إنجيلاً، فكرهوه. وقال بعضهم: سمّوه السُّفْر، فكرهوه من يهود. فقال عبد الله بن مسعود: رأيتُ للحبشة كتاباً يدعونه المصحف، فسمّوه به^[٢]. وكذلك الأمر بالتسببة إلى رواية محمد بن سيرين: «قُتِلَ عمر ولم يُجمع القرآن»^[٣]. وأيضاً ما ورد عن الحسن البصري: «أنَّ عمر بن الخطّاب سأل عن آية من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلان، فقتل يوم اليمامة، فقال: إنا لله، وأمر بالقرآن فجمع، فكان أول من جمعه في المصحف»^[٤].

وغير ذلك من الروايات الواردة بهذا الخصوص، والتي يُلاحظ منها أنَّ شبهة القول بالتحريف -التي ساقها «جيفري» وغيره من المستشرقين- مبنية على افتراض صحة مثل هذه الروايات الواردة في كيفية جمع القرآن الكريم وترتيب سوره وآياته، غير أنَّ الباحث المحقق يستطيع أن يطلع على نقاط الضعف الموجودة في أسانيد هذه الروايات، كما يستطيع القارئ الحذق أن يتلمس بسهولة نقاط ضعف هذه الروايات، لما في متونها من اضطراب وتناقض كبير، بحيث لا يمكن الاعتماد على أيٍّ منها، فيصرّح بعضها أنَّ جمع القرآن في مصحف كان في زمان أبي بكر، والكاتب زيد، وأنَّ آخر براءة لم توجد إلا مع خزيمة بن ثابت، فقال أبو بكر: «اكتبوها، فإن رسول الله قد جعل شهادته بشهادة رجلين»^[٥]، وظاهر بعض هذه الروايات أنَّ الجمع كان في زمان عمر، وأنَّ الآتي بالآيتين خزيمة بن ثابت، والشاهد معه عثمان. وفي رواية أخرى: «جاء رجلٌ من الأنصار ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾^[٦]، وقال عمر: لا أسألك عليهما بيّنة أبداً، كذا كان رسول الله ﷺ!»^[٧]. وفي غيره: فقال

[١]- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ص ١٨٥.

[٢]- المرجع السابق، ص ١٨٤. والزرکشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٨٢. والمظفري هو: شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله الحموي (ت: ٦٤٢هـ).

[٣]- محمد بن سعد بن منيع البصريّ الزهريّ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٩٤، طبعة ١، دار صادر، بيروت.

[٤]- أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزديّ السجستانيّ، كتاب المصاحف، ج ١، ص ٦٠، طبعة: ١، الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر.

[٥]- جلال الدين السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٠٦.

[٦]- سورة التوبة، الآيتان ١٢٨-١٢٩.

[٧]- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمليّ، أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ١٤، ص ٥٨٨، طبعة ١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

زيد: من يشهد معك؟ قال خزيمة: لا والله ما أدري. فقال عمر: أنا أشهد معه على ذلك»^[١].

واضطربت الروايات في الذي تصدى لمهمة جمع القرآن في زمن أبي بكر، ففي بعضها أنه زيد بن ثابت، وفي أخرى أنه أبو بكر نفسه وإنما طلب من زيد أن ينظر فيما جمعه من الكتب، ويظهر من غيرها أن المتصدي هو زيد وعمر، وفي أخرى أن نافع بن ظريب هو الذي كتب المصحف لعمر^[٢].

فهذه الروايات وغيرها التي استند إليها «آرثر جيفري» لإثبات تحريف القرآن والطعن في ترتيب آياته وسوره فيها مخالفة صريحة لما أجمع عليه المسلمون قاطبة من أن القرآن لا طريق لإثباته إلا التواتر، لأنها تقول: إن إثبات بعض آيات القرآن حين الجمع كان منحصرًا بشهادة شاهدين أو بشهادة رجل واحد. ويلزم من هذا أن يثبت القرآن بخبر الواحد أيضًا، وهي دعوى لا ريب في بطلانها، إذ إن القطع بتواتر القرآن سبب للقطع بكذب هذه الروايات أجمع؛ لأنها تثبت القرآن بغير التواتر، وقد ثبت بطلان ذلك بإجماع علماء المسلمين، والتواتر متحقق بمقتضى طبيعة الأمر، وأنه حاصل تلقائيًا لشدة اهتمام المسلمين جيلًا بعد جيل، وقد استمرت مادة القرآن الكريم وصورته وقراءته المتداولة، على نحو واحد، فلم يؤثر شيء في مادته وصورته، وليس خافيًا على المستشرقين أن كل طبقة من المسلمين، ممن يبلغ عددهم الملايين، أخذوا هذا القرآن بهذه المادة والهيئة عن طبقة سابقة مثلهم في العدد، وهكذا إلى صدر الإسلام، وقلما يكون شيء في العالم كذلك.

ثم على فرض أننا سلّمنا بصحة هذه الروايات، فإننا لا نشك في أن جمع زيد بن ثابت للمصحف كان خاصًا للخليفة، لأنه لا يملك مصحفًا، لا لعموم المسلمين، لأن الصحابة من ذوي المصاحف قد احتفظوا بمصاحفهم، مع أنها تختلف عن المصحف الذي جمعه زيد، وكان أهل الأمصار يقرؤون بهذه المصاحف، فلو كان

[١]- علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الشهير بالمتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج ٢، ص ٥٧٧، طبعة ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٢]- علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، «ابن الأثير الجزري»، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ٥، ص ٢٨٨، ترجمة: نافع بن ظريب، طبعة ١، دار الكتب العلمية، بيروت.

هذا المصحف عامًّا لكلِّ المسلمين فلماذا أمر أبو بكر زيدًا وعمَرَ بجمعه من اللخاف والعسب وصدور الرجال؟ وكان بإمكانه أخذه تامًّا من عبد الله بن مسعود الذي كان يملئ القرآن عن ظهر قلب في مسجد الكوفة، والذي قال عنه رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَبَطًا كَمَا أَنْزَلَ فَلْيَقْرَأْهُ كَمَا يَقْرَأُ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ أَي: عبد الله بن مسعود»^[١]. والذي يُروى عنه أنّه قال عندما طُلب منه تسليم مصحفه أيام عثمان: «لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَضْعًا وَسَبْعِينَ سُورَةً، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ غُلَامٌ لَهُ ذُؤَابَتَانِ، يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ»^[٢].

وبإمكانه أيضًا أن يأخذه تامًّا من الإمام عليّ عليه السلام الذي ما من آية أنزلها الله تبارك وتعالى إلّا وكان يعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، وعلام نزلت^[٣]، وهي عنده بخطّ يده وإملاء رسول الله ﷺ، ويروي عليه السلام تفاصيل ذلك فيقول: «فَمَا نَزَلَتْ عَلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَقْرَأْنِيهَا وَأَمْلَاهَا عَلَيَّ فَكَتَبْتُهَا بِخَطِّي، وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَهَا وَتَفْسِيرَهَا، وَنَاسَخَهَا وَمَسُوخَهَا، وَمُحْكَمَهَا وَمُتَشَابِهَهَا، وَخَاصَّهَا وَعَامَّهَا، وَدَعَا اللَّهَ أَنْ يُعْطِنِي فَهَمَّهَا وَحَفَظَهَا، فَمَا نَسِيتُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا عَلِمْتُ أُمَّلَاهُ عَلَيَّ وَكَتَبْتُهُ مِنْذُ دَعَا اللَّهَ لِي بِمَا دَعَا»^[٤].

وهو الذي كان ينادي: «سَلُونِي عَنْ كِتَابِ اللَّهِ؛ فَوَاللَّهِ مَا مِنْهُ آيَةٌ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ بِبَلِيلٍ نَزَلَتْ أُمَّ بِنَهَارٍ أُمَّ بِسَهْلٍ نَزَلَتْ أُمَّ بِجَبَلٍ»^[٥].

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «ما رأيتُ أحدًا أقرأ لكتابِ اللهِ من عليّ بن أبي

[١]- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن عليّ النَّسَائِيّ، السَّنَنُ الْكُبْرَى، ج٧، ص٣٥٢، حديث رقم: (٨٢٠٠)، طبعة ١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت. وأحمد بن عليّ بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التّيميّ، أبو يعلى الموصليّ، مسند أبي يعلى، ج١، ص١٧٣، حديث رقم: (١٩٣)، طبعة ١، دار المأمون للتّراث، دمشق، سورية.

[٢]- أحمد بن حنبل، المسند، ج٤، ص٧٩، حديث رقم: (٣٩٠٦)، طبعة ١، دار الحديث - القاهرة. والحديث بيّن وواضح في أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يرى في نفسه أنّه الأوّل في أن يُسند إليه جمع القرآن.

[٣]- محمّد بن سعد بن منيع البصريّ الزّهريّ، الطّبقات الكبرى، ج٢، ص٣٣٨، طبعة ١، دار صادر - بيروت. وأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُريّ، أنساب الأشراف، ج٢، ص٩٩، طبعة ١، دار الفكر، بيروت.

[٤]- انظر: مسند الشّيخ محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ الرازيّ، ثمّ البغداديّ، الكافي، ج١، ص٦٤، باب اختلاف الحديث، طبعة ٤، الدّار الإسلاميّة، طهران.

[٥]- الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النمرّيّ القرطبيّ، جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٣٨٣، طبعة ١، دار ابن الجوزيّ، السّعوديّة، تحقيق: أبو الأشبال الزّهيريّ.

طالبٍ عليه السلام»^[١]، وفي لفظٍ آخر: «ما رأيت ابن أنثى أقرأ لكتاب الله من علي»^[٢].

ولا يختلف الأمر كثيراً في الروايات الأخرى التي تقول بأن جمع المصحف بشكله الحالي قد تأخر إلى زمان عثمان بن عفان، فقد روي عن أنس أنه قال: «إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل إلى حفصة: أن أرسلني إلينا الصّحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت حفصة إلى عثمان بالصّحف، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعبد الله بن الزبير أن انسخوا الصّحف في المصاحف.

وقال للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، حتى إذا نسخوا الصّحف في المصاحف، بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوا، وأمر بسوى ذلك من صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال زيد: فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرؤها: ﴿مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾^[٣]، فالتستها فوجدتها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري، فألحقها في سورتها»^[٤].

وهنا لا بدّ للقارئ من طرح هذا السؤال: كيف يفقد زيد آيةً من سورة الأحزاب، وقد اعتمد الصّحف المودعة عند حفصة، وكان هو الكاتب في الزّمانين؟ وقد كانت النسخة المعتمدة أصلاً كاملة -إلا آخر براءة كما تقدّم- فهل كان جمع زيد الأوّل فاقداً لهذه الآية التي من الأحزاب ولسواها؟ أم إنّه لم يعتمد النسخة التي عند حفصة؟ وهل

[١]- أبو بكر مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاضي البغداديّ (٣٤٥هـ)، فوائد مُكرّم البرّاز، ج ١، ص ٢٦٨، طبعة ١، دار البشائر الإسلامية، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، عمّان، الأردن. والحافظ عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعيّ، المعروف بابن عساكر الدمشقيّ، تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٤٠١، طبعة ١، دار الفكر للطباعة والنشر.

[٢]- عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسيّ المحاربيّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ١، ص ١٢، طبعة ١، دار الكتب العلميّة، بيروت. وشمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ١، ص ٢٤٤، طبعة مكتبة ابن تيميّة.

[٣]- سورة الأحزاب، الآية ٢٣.

[٤]- أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزديّ السجستانيّ، كتاب المصاحف، ج ١، ص ٨٨-٨٩، طبعة ١، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر.

ليس ثمة مصاحف وحفاظ لهذه الآية من صحابة رسول الله ﷺ إلا رجل واحد؟ وهل من قبيل المصادفة أنّ الآية تضيع في زمان أبي بكر وتوجد عند خزيمة بن ثابت، وتضيع غيرها في زمان عثمان وتوجد عند خزيمة أيضاً؟

فمن هذه الروايات المضطربة المتون تسرب الشك وبرزت الشبهة عند «جيفري» وأمثاله للقول بتحريف القرآن والطعن في ترتيب آياته وسوره، وهي روايات يستطيع أيّ قارئٍ منصفٍ أن يقف على مكان الخلل والتناقض فيها.

أما الرأي الثاني الذي أجمع عليه المسلمون وتغافل عنه المستشرقون أمثال «جيفري»، فهو أنّ القرآن الكريم كان مجموعاً في عهد خاتم النبيين، وأنه ﷺ لم يترك ديناه إلى آخرته إلا بعد أن عارض ما في صدره بما في صدور الحفظة الذين كانوا كثرة، وبما في مصاحف الذين جمعوا القرآن في عهده ﷺ، كما أنّ الأدلة والروايات الصحيحة الدالة على ذلك كثيرة، كاهتمام النبي ﷺ وأصحابه المقربين بحفظ القرآن وتعليمه وقراءته وتلاوة آياته بمجرد نزولها، ومما روي في الحث على فقه القرآن وكراهته أن يختمه قارئه بأقل من ثلاثة أيام قوله ﷺ: «لَمْ يَقْفَهُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ»^[١]. ومنها أيضاً أنه ﷺ قال: «من شهد فاتحة الكتاب حين يستفتح كان كمن شهد فتحاً في سبيل الله، ومن شهد خاتمته حين يختمه كان كمن شهد الغنائم»^[٢]. ومؤدّى ذلك أنّ القرآن الكريم كان مجموعاً معروفاً أوّله من آخره في عهد النبي ﷺ.

كما أنّ إطلاق لفظ (الكتاب) على القرآن الكريم قد ورد في كثير من آياته الكريمة، فكيف يصحّ إطلاق لفظ (الكتاب) عليه وهو في الصدور؟ إذ لا بدّ أن يكون مكتوباً مجموعاً، وكذا ورد في حديث النبي ﷺ: «إني تاركٌ فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي»^[٣]، وهو دليلٌ على أنه ﷺ قد تركه مكتوباً في السطور على هيئة كتاب.

[١]- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٩٨، حديث رقم: (٢٩٤٩)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٢]- أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المرزوي، مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، ج ١، ص ١٥٣. وأبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس الجلي الرازي، فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، ج ١، ص ٥١، طبعة ١، دار الفكر، دمشق، سورية.

[٣]- محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٦٣، حديث رقم (٣٧٨٨)، باب: ٣٢. وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ج ٣٥، ص ٥١٢، حديث (٢١٦٥٤)، طبعة ٢، مؤسسة الرسالة. ورواه أيضاً في فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٣٠٦، حديث (١٠٣٢)، طبعة ١، مؤسسة الرسالة، بيروت. وأخرجه ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، السنة، ج ٢، ص ٣٥١، حديث رقم (٧٤٥)، طبعة ١، المكتب الإسلامي، بيروت. وقال

أما حول تسمية القرآن مُصحفًا في عهد النبي ﷺ، فقد ورد عن أوس الثقفي، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ أَلْفُ دَرَجَةٍ، وَقِرَاءَتُهُ فِي الْمُصْحَفِ تُضَعَّفُ عَلَى ذَلِكَ أَلْفِي دَرَجَةٍ»^[١]. وكذلك حديث ابن مسعود: «أَدِيمُوا النَّظَرَ فِي الْمُصْحَفِ»^[٢]. وما رواه يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ مَوْضِعَ الْمُصْحَفِ، يُسَبِّحُ فِيهِ، وَيَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ»^[٣]. وفي مسند أحمد بزيادة: «وَكَانَ بَيْنَ الْمُنْبَرِ وَالْقِبْلَةِ مَمَرٌ شَاةٌ»^[٤]. فهذه الروايات تدلّ على أن إطلاق لفظ (المصحف) على الكتاب الكريم لم يكن متأخرًا إلى زمان الخلفاء، كما صرّحت به الروايات السابقة، بل كان القرآن مجموعًا في مصحف منذ عهد النبي ﷺ.

فأين «جيفري» من هذه الروايات الصحيحة؟ ولماذا لم يتطرق إليها في أبحاثه إن كان هدفه علميًا كما زعم؟ وكيف لم يسمع بها؟ لا سيّما أن هذه الروايات تعتبر أدلّة ساطعة على أن القرآن قد كتب كلّ في عهد النبي ﷺ تدوينًا في السطور، علاوة على حفظه في الصدور، وكان له أول وآخر، وكان الرسول ﷺ يُشرف بنفسه على وضع كلّ شيء في المكان الذي ينبغي أن يكون فيه، فكيف يمكن أن يقال: إنّ جمع القرآن قد تأخر إلى زمان خلافة أبي بكر، وأنه احتاج إلى شهادة شاهدين يشهدان أنّهما سمعا من رسول الله ﷺ؟

فالحقّ الذي يقال: إنّ القرآن الكريم كان مؤلّفًا ومجموعًا في عهده ﷺ، وكانت الآيات والسور فيه مرتّبة، وكان يُقرأ بالمصاحف ويختم، وكان له كُتاب مخصوصون

الحافظ نور الدّين الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١، ص ٤١٣، حديث (٧٨٤)، طبعة دار الفكر، بيروت: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات». ورواه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٠٩، ص ١٤٨، ص ٥٣٣، طبعة ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، وغيرهم الكثير من الحفاظ.

[١]- أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، ج ١، ص ٢٢١، حديث رقم: (٦٠١). وأحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، ج ٢، ص ٤٠٧، حديث رقم: (٢٢١٧-٢٢١٨)، طبعة ١، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٢]- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، المصنّف، ج ٣، ص ٣٦١، طبعة ٣، المكتب الإسلامي، بيروت.

[٣]- أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، ج ٧، ص ٣٤، حديث رقم: (٦٢٩٩).

[٤]- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند أحمد، ج ٤، ص ٥٤، حديث رقم: (١٦٥٩٠)، طبعة مؤسسة قرطبة، القاهرة.

يتولون كتابته في حضرة الرسول ﷺ، وهو الذي يُشرف على أعمالهم بنفسه.

وهنا لا بدّ أن نشير إلى مسألة مهمّة، وهي أنّه بالإضافة إلى أنّ القرآن الكريم كان مجموعاً في مُصحفٍ واحد في عهد النبي ﷺ، إلا أنّ بعض الصحابة كانت لهم مصاحفٌ خاصّة بهم، كتبوها بموافقة من رسول الله لحاجتهم الشخصية لها، وقد تضمّنت بعض الشروحات والتفاسير وأسباب النزول، وغير ذلك من تعليقات خاصّة بصاحب النسخة.

أمّا ما يتعلّق بجمع عثمان للمصحف الحالي وإحراقه لبقية المصاحف الأخرى، ثمّ إرساله نسخةً منه إلى كلّ مصر من الأمصار، بعد الاختلاف الذي وقع بين أهل الشّام والعراق في قراءة المُصحف، كما ورد في رواية أنس عن حذيفة بن اليمان، فغاية الأمر أنّ عثمان قد جمع النّاس على قراءةٍ واحدة، وهي القراءة المتعارف عليها بينهم، والمتواترة عن النبي ﷺ، ومنعهم من سائر القراءات الأخرى التي توافق بعض لهجات العرب، وأحرق سائر المصاحف التي تخالف القراءة المتواترة، وكتب إلى الأمصار أن يُحرقوا ما عندهم منها، ونهى المسلمين عن الاختلاف في القراءة. حيثُ يقول الحارث المحاسبي: «المشهور عند النّاس أنّ جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنّما حمل عثمان النّاس على القراءة بوجهٍ واحدٍ، على اختيارٍ وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار، لمّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشّام في حروف القراءات»^[١]. ولم ينتقد أحدٌ من المسلمين عثمان على جمعه المسلمين على قراءةٍ واحدةٍ؛ لأنّ اختلاف القراءة يؤدي إلى اختلاف بين المسلمين لا تُحمد عقباه، وإلى تمزيق صفوفهم وتفريق وحدتهم. فكلّ ما قيل فيه هو بسبب إحراقه بقية المصاحف، فسمّاه بعضهم: حرق المصاحف، وذلك حين أصرّ البعض على عدم تسليم مصاحفهم؛ كابن مسعود. وقد نقل في كُتب الحديث المعتمدة تأييد الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السّلام لما فعله عثمان من جمع المسلمين على قراءةٍ واحدةٍ، وما كان عمله هذا إلا بحضور ملاً من أصحاب رسول الله ﷺ، حيث قال لهم: «ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنّ بعضهم يقول: إنّ قراءتي خيرٌ من قراءتك، وهذا

[١]- جلال الدّين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢١١.

يكاد يكون كفرًا. قال عليّ عليه السلام قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن نجتمع الناس على مصحفٍ واحدٍ، فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: فنعم ما رأيت»^[١].

وبعد تأييد الإمام عليّ عليه السلام والصّحابة المعاصرين لهذا العمل، بدأ التحوّل تدريجيًّا إلى المصاحف التي بعث بها عثمان إلى الآفاق، فاحتلت مكانها الطبيعي، وأخذت بأزمة القلوب، وبدأت بقيّة المصاحف التي كُتِب فيها التّأويل والتّفسير وبعض الحديث والدّعاء تنحسر بمرور الأيام، أو تصير طعمة للنّار، حتّى أصبحت أثرًا بعد عين، وحُفظ القرآن العزيز من أن يتطرق إليه أيّ لبس.

والله المُستعان

[١]- أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ، فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ، ج ٩، ص ١٨، طبعة ١، دار المعرفة، بيروت.

لائحة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، ج ١، حديث رقم: (٦٠١). وأحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، ج ٢، حديث رقم: (٢٢١٧-٢٢١٨)، طبعة ١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، كتاب المصاحف، ج ١، طبعة ١، الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر.
٤. أبو بكر مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاضي البغدادي (٣٤٥هـ)، فوائد مكرم البراز، ج ١، طبعة ١، دار البشائر الإسلامية، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، عمان، الأردن. والحافظ علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المعروف بابن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، ج ٤٢، طبعة ١، دار الفكر للطباعة والنشر.
٥. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن عليّ السائي، السنن الكبرى، ج ٧، حديث رقم: (٨٢٠٠)، طبعة ١، مؤسسة الرسالة، بيروت. وأحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، ج ١، حديث رقم: (١٩٣)، طبعة ١، دار المأمون للتراث، دمشق، سورية.
٦. أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، حديث (٤٢١٧)، طبعة ١، دار الكتب العلمية، بيروت، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه شمس الدين الذهبي في التلخيص، وقال الحاكم (المتوفى: ٤٠٥هـ): «وَفِيهِ الدَّلِيلُ الوَاضِحُ أَنَّ القُرْآنَ إِنَّمَا جُمِعَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ».
٧. أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، ج ١، وأبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي، فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، ج ١، طبعة ١، دار الفكر، دمشق، سورية.

٨. أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، فضائل القرآن، ج ١، طبعة ١، دار ابن كثير، دمشق-بيروت. وأبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، ج ١، طبعة ١، حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان.
٩. أحمد بن حنبل، المسند، ج ٤، حديث رقم: (٣٩٠٦)، طبعة ١، دار الحديث، القاهرة.
١٠. أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج ٩، طبعة ١، دار المعرفة، بيروت.
١١. أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند أحمد، ج ٤، حديث رقم: (١٦٥٩٠)، طبعة مؤسسة قرطبة، القاهرة.
١٢. أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند أحمد، ج ٢٩، حديث (١٧٩١٨)، طبعة ١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٣. إسماعيل سالم عبد العالم، المستشرقون والقرآن، ج ١، سلسلة دعوة الحق - الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي، العدد ١٠٤، مكة المكرمة (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
١٤. تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، ج ٣، طبعة ١، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.
١٥. الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، ج ١، طبعة ١، دار ابن الجوزي، السعودية، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري.
١٦. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، ج ٥، حديث رقم: (٤٨٨٨-٤٨٨٩)، طبعة ٢، مكتبة العلوم والحكم، الموصل. ورواه في المعجم الأوسط، ج ٢، حديث رقم: (١٩١٣)، طبعة دار الحرمين، القاهرة، مصر.
١٧. عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ١، طبعة ١، دار الكتب العلمية، بيروت. وشمس

الدِّين أبو الخير ابن الجزريّ، محمّد بن محمّد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ١، طبعة مكتبة ابن تيميّة.

١٨. عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السيّوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١، طبعة الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ١٩٧٤ م.

١٩. عبد الرّزاق بن همام بن نافع الحميريّ اليمانيّ الصّنعانيّ، المصنّف، ج ٢، طبعة ٢، المكتب الإسلاميّ، بيروت. وابن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد بن إبراهيم بن عثمان العبسيّ، المصنّف في الأحاديث والآثار، ج ٢، طبعة ١، مكتبة الرّشد، الرياض.

٢٠. علاء الدِّين عليّ بن حسام الدِّين ابن قاضي خان القادريّ الشاذليّ الشهير بالمتقيّ الهنديّ، كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، ج ٢، طبعة ٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.

٢١. عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ، «ابن الأثير الجزريّ»، أسد الغابة في معرفة الصّحابة، ج ٥، ترجمة: نافع بن ظريب، طبعة ١، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٢. كتاب المصاحف لابن أبي داود، مقدّمة آرثر جيفري.

٢٣. محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدّهبيّ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ج ١، طبعة ١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت. ومحمّد بن بهادر بن عبد الله الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن، ج ١، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٤. محمّد بن إسماعيل بن المغيرة البخاريّ، صحيح البخاريّ، ج ٣، حديث رقم (٣٤٢٦) باب: علامات النبوّة في الإسلام، طبعة ٣، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت. والشّيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ، الأمالي، المجلس السابع والثمانون، حديث رقم (٢)، طبعة ٦، كتابجي، طهران.

٢٥. محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمليّ، أبو جعفر الطّبريّ، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ١٤، طبعة ١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.

٢٦. محمّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التّميميّ، أبو حاتم، الدّارميّ، البُستيّ،

- صحيح ابن حبان، ج ٣، حديث رقم: (٧٨٦)، الطبعة ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٧. محمد بن سعد بن منيع البصريّ الزهريّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، طبعة ١، دار صادر- بيروت. وأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذريّ، أنساب الأشراف، ج ٢، طبعة ١، دار الفكر-بيروت.
٢٨. محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبيّ الطهمانيّ «أبو عبد الله الحاكم التيسابوريّ»، المستدرک على الصّحیحین، ج ٢، حديث (٣٢٧٢)، طبعة ١، دار الكتب العلميّة، بيروت.
٢٩. محمد بن عيسى الترمذيّ، سنن الترمذيّ، ج ٥، حديث رقم (٣٧٨٨)، باب: ٣٢. وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ج ٣٥، حديث (٢١٦٥٤)، طبعة ٢، مؤسسة الرسالة. ورواه أيضاً في فضائل الصحابة، ج ٢، حديث (١٠٣٢)، طبعة ١، مؤسسة الرسالة، بيروت. وأخرجه ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحّاك بن مخلد الشيبانيّ، السنّة، ج ٢، حديث رقم (٧٤٥)، طبعة ١، المكتب الإسلاميّ، بيروت. وقال الحافظ نور الدّين الهيثميّ في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١، حديث (٧٨٤)، طبعة دار الفكر، بيروت: «رواه الطبرانيّ في الكبير ورجاله ثقات». ورواه الحاكم التيسابوريّ في المستدرک على الصّحیحین، ج ٣، طبعة ٢، دار الكتب العلميّة، بيروت.
٣٠. محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك الترمذيّ، الجامع الصّحیح سنن الترمذيّ، ج ٥، حديث رقم: (٢٩٤٩)، طبعة دار إحياء التراث العربيّ-بيروت.
٣١. مسند الشيخ محمد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ الرازيّ، ثم البغداديّ، الكافي، ج ١، باب اختلاف الحديث، طبعة ٤، الدار الإسلاميّة، طهران.

لائحة المصادر الأجنبية

Arthur Jeffery: The Koran: Selected Suras translated Heritage, New York 1982.